إستراتيجية تطوير العمل المصرفي الجزائري لمواجهة مخاطر التحرير المالي

د. عبد الحميد بوخاري
جامعة غرداية - الجزائر
bkhamib@yahoo.com

أ. اسماعيل فردية
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
fardiaismail@gmail.com

Development Strategy of the Algerian Banking Operation to facethe risks of Financial Liberalization

Dr. Boukhari Abdelhamid
University of ghardaia; Algeria

Mr. Fardia smail
University of kasdi merbah - Ouargla; Algeria

Received:2015 Accepted: 2015 Published: 2015

ملخص:

سعت الكثير من الدول في فترة الثمانينات إلى المناداة بتطبيق سياسة التحرير المالي و نبذ كل أشكال التقيد والتدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية و ذلك للمساوئ المنجرة على هته السياسة الأخيرة.

ولهذا شرعت العديد من الدول النامية في إجراء إصلاحات اقتصادية، بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق) وتحرير المنظومة المصرفية لتفعيل دورها في النمو الاقتصادي.

وكغيرها من ضمن الدول السائرة في طريق النمو أخضعت الجزائر المنظومة المصرفية إلى العديد من الإصلاحات لمواكبة تطورات المنظومة المصرفية العالمية ومواجهة مخاطر التحرير المالي الواسع، ولهذا تطرح هذه الورقة جملة من الاقتراحات والتوصيات لتفعيلها في المنظومة المصرفية الجزائرية لمواجهة تحديات مخاطر التحرير المالي.

الكلمات المفتاحية: التحرير المالي، مخاطر التحرير المالي، المنظومة المصرفية الجزائرية.

Abstract:

A lot of countries in the eighties sought to orientation towards the financial liberalization policy and renounce all sorts of the government intervention in economic life. Because, of the disadvantages of the latter policy That is why many developing countries embarked on economic reforms, by transitioning from a planned economy to a market economy (free market).Also, editing the banking system to activate its role in economic growth, like many other developing countries, Algeria subjected banking system to many reforms, to keep pace with developments in the global banking system and face financial liberalization wide risks.So, this paper raises a number of suggestions and recommendations to be activated in the Algerian banking system, to cope with challenges of financial liberalization risks.

Key Words : *financial liberalization, financial liberalization risks, the Algerian banking system.*

مقدمة:

تعد المنظومة المصرفية ركيزة في الحياة الاقتصادية إذ لا يمكن للإصلاح الاقتصادي أن يحدث إلا بالاهتمام بالقطاع المصرفي، والتعجيل به عن طريق تحرير القطاع المصرفي، وذلك للشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي العالمي والمنظمة العالمية للتجارة.

وكما أن لانتشار ظاهرة العولمة المالية آثار في تغير الخارطة الاقتصادية العالمية، فمن خلال تطور الصيرفة الالكترونية والمعايير التي فرضتها لجنة بازل في مجال الرقابة المصرفية وكفاية رأس المال والتحول إلى تبني معايير الصيرفة الشاملة والتوجه نحو الاندماج المصرفي بات لزاما على البنوك الجزائري تطوير أداءها من خلال إعادة صياغة إستراتيجيتها لملاحقة الإبداعات في العمل المصرفي الدولي، وتطوير جودة خدماتها ورفع كفاءة أدائها بما يعزز من قدرتها على المنافسة.

واستنادا لهذه المقدمة يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى تحقيق المنظومة المصرفية الجزائرية لشروط التحرير المالي من خلال الإصلاحات المطبقة؟ ما موقع أداء المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال الإصلاحات المتبناة في قانون النقد والقرض؟ ما هي الإستراتيجية الواجب تفعيلها في البنوك الجزائرية لتطوير أداءها وتمكنها من مواجهة مخاطر التحرير المالي الواسع؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم معالجة الموضوع من خلال النقاط التالية:

- أولا: الإطار النظري للتحرير المالي ومخاطره؛
- ثانيا: التحرير المالي في الجزائر؛
- ثالثا: تحليل وتقييم أداء القطاع المصرفي الجزائري في ظل التحرير المالي؛
- رابعا: إستراتيجية تطوير الخدمات المصرفية لمواجهة مخاطر التحرير المالي.

أولا: الإطار النظري للتحرير المالي ومخاطره

يعتبر كل من ماكنون وشاو أول من نادوا بنظرية التحرير المالي والمزايا المنجرة على الحالة الاقتصادية للدول المتبناة لهذه السياسة، ولهذا جاءت الكثير من الدراسات التي توضح فكرة التحرير المالي ومزاياه المنطوية على الاقتصاد المتبني لهذه السياسة ومخاطره المحتملة.

1. **تعريف التحرير المالي**: جاءت الكثير من التعاريف التي تأصل لمفهوم التحرير المالي والتي نذكر منها التالي:

- ✓ تعريف ماكنون وشاو "الوسيلة الوحيدة الفعالة لتطوير الوساطة المالية للبدء في تراكم رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان"[1].
- ✓ "محاولة لتخفيف القيود الحكومية على المؤسسات المالية وعملها وأدواتها" [2].
- ✓ التعريف الواسع "هو مجموعة الأساليب و الإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيض درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه"، ويعرف بالمعنى الضيق "تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي"[3].

فمن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للتحرير المالي يتمثل في إصلاح المنظومة المصرفية بما يخدم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحرير أسعار الفائدة وإعطاء حرية تامة لحركة رؤوس الأموال الداخلة والخارجة للبلد، ورفع القيود الإدارية على عمل البنوك (تخصيص الائتمان، الاحتياطي الإلزامي)، وفتح المجال لإنشاء مؤسسات مالية مصرفية خاصة بما يتيح ملاءة مصرفية عالية.

ويتضمن التحرير المالي المعاملات التالية[4]:

- ✓ المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم، السندات،الأوراق الاستثمارية والمشتقات المالية؛
- ✓ المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية، التي تشمل التدفقات للداخل أو التدفقات للخارج؛
- ✓ المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية، وهي تشمل الودائع المقيمة واقتراض البنوك من الخارج، التي تمثل تدفقات للداخل والقروض والودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج؛
- ✓ المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية، وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع، القروض وتسوية الديون؛
- ✓ المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتجه للخارج، أو تصفية الاستثمار، وتحويل الأرباح عبر الحدود.

2. **مخاطر التحرير المالي**

1.2. **تعرض الجهاز المصرفي المحلي للازمات المالية**: وذلك عن طريق فتح بنوك عملاقة من ناحية الحجم والخبرة والموارد البشرية والمالية حيث لا تستطيع البنوك الصغيرة منافستها وتضطر البنوك الصغيرة إلى الاندماج أو الخروج من السوق.

2.2. **التقلبات المفاجئة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل**: أي تلك الإختلالات الناجمة عن تدفقات رؤوس الأموال المتجهة نحو الاستثمارات في المحفظة المالية مع تلك المتجهة نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتصف الأول بقصر آجاله وسرعة حركته وتحقيقه الربح السريع ويحمل درجة تقلب عالية مؤديا الكثير من المشاكل وخصوصا المتعلقة (سعر الصرف، أسعار الأصول، الاستهلاك...الخ)[5].

3.2. **انكشاف النقد الأجنبي**: إن تحرير حساب رأس المال يشمل حرية تحويل العملة الأجنبية وبالعكس مما يحفز المؤسسات المحلية على تمويل أنشطتها من خلال الإقراض بالعملة الأجنبية ويؤدي الانكشاف بالنقد الأجنبي إلى

تفاقم مشاكل الجهاز المصرفي إذا انخفضت قيمة العملة المحلية لأن مثل هذا الانخفاض قد يعوق قدرة بعض الجهات المقترضة على سداد الديون[6].

4.2. **سهولة انتقال الأزمات المالية الخارجية**: إن الذعر المالي الناتج عن أي صدمة أو إشاعة يمكن أن يؤدي إلى هروب رأس المال نحو الخارج وانهيار العملة المحلية، وينتج عنه أزمة حادة في السيولة وبالتالي ينتشر الذعر المصرفي لدى المودعين وبالتالي تنتشر الأزمة المالية من دولة إلى أخرى.

5.2. **دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال)**: إن ما يتيحه التحرير المالي من حرية حركة رؤوس الأموال الداخلة والخارجة للبلد تتيح إمكانية دخول أموال مزورة أو ذات مصادر مشبوهة تنعكس سلبا على نشاط البنوك وسمعتها.

ثانيا: التحرير المالي في الجزائر

إن الأوضاع السلبية لسياسة الكبح المالي المتبناة في الجزائر قبل فترة التسعينات كان لها أثر حاد على تدهور الحالة الاقتصادية للبلد (تضخم في الأسعار، عجز الميزانية، نمو سالب وغيرها) ، ولهذا شرعت السلطات الجزائرية وبإيعاز من صندوق النقد الدولي في وضع الأطر القانونية لتحرير المالي فجاء قانون النقد القرض 90/10 لتمكين سياسة التحرير المالي.

ومن أهم ما جاء به قانون 90/10 أنه أسهم في استعادة البنك المركزي لدوره كالسلطة الأولى المسئولة عن إدارة السياسة النقدية في البلاد، خلق وضع لمنح قروض في ظل شروط غير تمييزية بين مؤسسات القطاع العام والخاص، تحقيق نوع من المرونة في تحديد أسعار الفائدة من قبل المصارف، استعادة الدينار الجزائري لوظائفه التقليدية[7].

ولهذا يعتبر قانون النقد والقرض 90/10 نقطة تحول نحو التحرير المالي من خلال الأساس التالي:

1. **التحرير المالي الداخلي**:

1.1. **تحرير أسعار الفائدة**: لقد كان التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة في ظل إبرام اتفاقية الاستعداد الائتماني 89-1991 وفي ظل اتفاقات برنامج التعديل الهيكلي الممتد على مدى المتوسط من 1994-1998، وهذا تمهيدا لإنشاء سوق نقدي للسوق المالي، وقد تم تحرير أسعار الفائدة على مراحل وبصورة متلائمة مع سرعة خطوات الإصلاح في القطاع الحقيقي ومع التقدم العام في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وبصورة أساسية فقد بدأ تحرير أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية في ماي 1989، أما معدلات الإقراض فقد تم تحريرها بصورة تدريجية بداية من 1990[8].

2.1. **تحرير الإعتمادات والاحتياطات الإلزامية**: حسب المادة 93 من قانون النقد والقرض 90-10 أنه يحق للبنك المركزي الجزائري أن يفرض على البنوك احتياطي إلزامي، ففي أكتوبر 1994 قام البنك المركزي بفرض احتياطي

إجباري بنسبة 3% من الودائع المصرفية دون الودائع بالعملات الصعبة، إلا أنها لم تطبق إلا في سنة 2001 بسبب وضعية السيولة الضعيفة في البنوك[9].

3.1. **تحرير المنافسة المصرفية**: لقد أعطى قانون النقد والقرض 90-10 الحرية التامة في إقامة البنوك التجارية الأجنبية داخل التراب الجزائري، وفتح مكاتب تمثيل للبنوك الخارجية، وبذلك يكون قد اقر تحرير المنافسة البنكية داخل التراب الوطني.

2. **التحرير المالي الخارجي**

1.2. **إلغاء ضوابط الصرف**: اصدر بنك الجزائر في 1995/12/23 لائحة رقم 95-08 تتضمن إنشاء سوق صرف بين البنوك لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا بين جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية، وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة وانطلق نشاطه رسميا في 1996/01/02 وتتحدد أسعار الصرف فيه وفق العرض والطلب[10].

2.2. **فتح الحساب رأس المال**: سمحت المادة 83 من قانون النقد والقرض لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أي أنشطة اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات المتفرغة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص القانون، وكما حددت المادة 184 من نفس القانون على انه يمكن إعادة تحويل رؤوس الأموال والمداخيل والفوائد من الأموال المتصلة بهذه التمويلات[11].

3.2. **فتح أسواق الأوراق المالية**: تم تأسيس بورصة الجزائر في شهر ديسمبر 1990 برأس مال 320.000 دينار جزائري تحت اسم "شركة القيم المنقولة" وهذا استنادا للمادة الأولى من القانون 03/88 الصادر بتاريخ 1988/01/02. وفي تاريخ 1991/03/28 تم تغيير اسمها إلى "بورصة القيم المنقولة"، وبهذا تم فتح سوق الأوراق المالية في الجزائر.

ثالثا: تحليل وتقييم أداء القطاع المصرفي الجزائري في ضل التحرير المالي

1. **هيكل النظام المصرفي**:

يبين الشكل أدناه المؤسسات البنكية والمالية العاملة في القطر الجزائري والتي تمثل القطاع المصرفي الجزائري، وكما يبين الجدول فإن قطاع البنوك تمثل الشريحة الأكبر في المنظومة المصرفية الجزائرية بـ (23) بنكا وتأتي في المرتبة الثانية المؤسسات المالية والمكونة من (4) مؤسسات مالية و (8) مؤسسات مالية مختصة، وفي مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية الخارجية نجد (7) مكاتب تمثيل.

الشكل رقم (1): هيكل القطاع المصرفي الجزائري

المصدر: تقرير بنك الجزائر سنة 2013.

2. هيكل الودائع:

يعتبر مؤشر هيكل الودائع من أهم المؤشرات في جمع الموارد البنكية المتمثلة في الودائع البنكية، وكما يظهر الجدول أدناه أن حصة الودائع البنكية عرفت ارتفاعا خلال العشر سنوات الأخيرة والمقدرة بمعدل زيادة قدره 10% وهو ما يبين نشاط البنوك في قدرتها على جمع الموارد البنكية، ومن الملاحظ أيضا أن حصة البنوك العمومية على جمع الودائع أكبر بكثير من البنوك الخاصة وهو ما يبرز امتلاك البنوك العمومية على الشريحة الأكبر في السوق المصرفية.

الجدول رقم (1): حصة كل من البنوك العمومية و الخاصة من إجمالي الودائع

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حصة البنوك العمومية	93.5	92.9	93.3	93.5	87.5	87.9	86.8	85.7	84.6	84.2	83.8
حصة البنوك الخاصة	6.5	6.7	7.1	6.9	12.5	12.1	13.2	14.3	15.4	15.8	16.2
الحجم الإجمالي	2805.3	2960.6	3516.5	4517.3	5161.8	5146.4	5819.1	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنوات 2007،2014،2011

3. هيكل القروض

يبين الجدول أدناه هيكل القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك، وكما يبين الجدول فان حصة إجمالي القروض سجل ارتفاعا ملحوظا خلال طول الفترة، وهو ما يثبت ازدياد نشاط البنوك لتسهيل منح للقروض، وعند مقارنة حصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة في منح القروض يتبين أن البنوك العمومية مهيمنة في منح القروض بنسبة تفوق 85% من إجمالي القروض الممنوحة على طول فترة الدراسة رغم ازدياد حصة البنوك الخاصة في منح القروض خلال الفترة، وهذا ما يبرز قدرة البنوك العمومية في جذب الزبائن لديها من خلال منح تسهيلات في أسعار الفائدة والقدرة على تمويل المشاريع الكبيرة.

الجدول رقم (2): حصة كل من البنوك الخاصة والعمومية من إجمالي القروض

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حصة البنوك العمومية	92.9	92.6	90.7	88.5	87.5	87.9	86.8	85.8	86.7	86.5	87.8
حصة البنوك الخاصة	7.1	7.4	9.3	11.5	12.5	12.1	13.2	14.2	13.3	13.5	12.2
الحجم الإجمالي للقروض	1534.4	1778.9	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنوات 2007،2015،2011

4. هيكل توزيع القروض حسب مدتها

يظهر الجدول أدناه توزيع القروض على حسب مدتها (قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل)، ويبين هذا المؤشر مدى ملائمة البنوك في توفير السيولة وقدرتها على تمويل المشروعات ذات الدورات الإنتاجية الطويلة، وقدرتها أيضا على خلق مشروعات جديدة، إلا أن ما يميز طبيعة القروض الممنوحة أنها تغلب عليها القروض القصيرة الأجل وهذا يشكل فرصة ضائعة على البنوك العمومية التي تمتلك نسبة عالية من القدرة على التمويل من خلال النسب المبينة في الجدول السابق رغم توفر السيولة المالية.

الجدول رقم (3): توزيع القروض حسب مدتها

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قروض قصيرة الأجل	54.0	51.9	48.1	46.6	45.5	42.8	40.1	36.6	31.8	27.6	24.7
قروض متوسطة و طويلة الأجل	46.0	48.1	51.9	53.4	54.5	57.2	59.9	63.4	68.2	72.4	75.3
الحجم الإجمالي للقروض	1534.4	1778.9	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9

المصدر: تقرير بنك الجزائر للسنوات 2007،2011،2014

5. تطور الوساطة البنكية

يبين الجدول أدناه تطور حجم كل من القروض والودائع بشكل إجمالي، وكما يلاحظ من الجدول فان كل من حجم القروض والودائع في تزايد مستمر خلال طول الفترة وهذا راجع لتحسن وضعية السيولة النقدية لدى البنوك من خلال القدرة على تجميع الموارد النقدية وبالمقابل التوسع في منح القروض، ومما يؤكد على تحسن الوساطة البنكية في تجميع المدخرات وتوزيعها في شكل قروض هو تطور مؤشر الودائع على القروض خلال طول فترة الدراسة، وهي تمثل أكبر من نسبة 100% أي أن الودائع تمثل أكثر من نسبة القروض الممنوحة وهو ما يدل على توفر السيولة المالية لدى البنوك.

الجدول رقم (4): تطور الوساطة البنكية

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الودائع	2863.7	3236.6	3852.3	4710.1	5415.9	5349.3	5819.1	6733.0	7238.0	7787.4	9117.5
القروض	1534.3	1778.9	1904.1	2203.7	2614.1	3086.5	3268.1	3726.5	4287.6	5156.3	6502.9
الودائع/القروض%	176.3	166.4	184.6	205	197.4	173.3	178.0	180.6	168.8	151.0	140.2

المصدر: تقرير بنك الجزائر للسنوات 2007،2011،2014

تظهر المعطيات السابقة أن وضعية الجهاز المصرفي الجزائري تمتاز بتنوع السوق المصرفية من حيث عدد البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل العاملة في السوق الجزائرية، أما من حيث الخدمات المقدمة من طرفها فان البنوك العمومية تمتاز باحتكار السوق المصرفي الجزائري (سعر، قدرة على تجميع الموارد، قدرة على التمويل...الخ)، وهذا ما يعاب على هذه السوق فجودة الخدمات المقدمة في البنوك العمومية لا ترقى إلى مستوى المنافسة الخارجية أو القدرة على ابتكار خدمات جديدة رغم تنع السوق المصرفي الجزائري.

رابعا: إستراتيجية تطوير الخدمات المصرفية لمواجهة مخاطر التحرير المالي

حذرت كثير من الدراسات التي كتبت حول التحرير المالي إلى أن لهذه السياسة الاقتصادية تحتوي الكثير من الانعكاسات الغير آمنة في حال كان التحرير المالي غير حذر وبشكل سريع وهو ما حدث مع الأزمة البنكية الآسيوية في 1997، ولهذا وجب تهيئة البيئة الاقتصادية لمواجهة أي اختلالات يمكن أن تطرأ على الجهاز المصرفي من جراء مخاطر التحرير المالي الواسع، ويمكن إيجاز هذه التدابير في النقاط التالية:

1. **تفعيل نظام الإنذار المبكر:**

فعلت كل من قرارات لجنة بازل وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي نظام الإنذار البكر لازمات التي يمكن أن تطرأ على البنوك والمؤسسات المالية وذلك بتحليل وتقييم كل الإختلالات التي يمكن أن تطرأ على الوضعية المالية للبنك واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب الإفلاس.

وفي هذا المجال لا يوجد هيئة محددة يمكنها من تحليل وتقييم وضعية البنوك الجزائرية وتجميع المعطيات الدقيقة حول نشاطها واقتراح مؤشرات لقياس كفاءة أداء البنوك الجزائرية، ومن هذه الوضعية فانه بات من الضروري تبني هيئة استشرافية تسهر على تطبيق نظام الإنذار المبكر لتجنب كل إختلالات تفضي إلى إفلاس البنوك مثلما وقع مع بنك آل خليفة والبنك الصناعي والتجاري.

2. **تبني الحوكمة في إدارة المؤسسات البنكية:**

أقرت كل من لجنة بازل الأولى والثانية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE جملة من المعايير والمبادئ تدعم حوكمة المؤسسات البنكية من خلال تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة وتفعيل نظم الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي بما يحقق تطوير الهياكل الداخلية للبنوك.

إلا أنه وفي الجزائر لم تلقى مبادئ الحوكمة في تسيير المؤسسات المالية والمصرفية صدى كبيرا إلا بعد صدور الأمر 03-11 المؤرخ في 26-08-2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض وذلك بإرساء نظام الرقابة الداخلية وإنشاء لجان خاصة بإدارة المخاطر من أجل مساعدة البنوك على إجراء عمليات التدقيق الداخلي، وإرساء قواعد محاسبية، ووضع مخطط لمراقبة التسيير.

وجاء هذا القانون على اثر انهيار كل من بنك آل خليفة والبنك الصناعي والتجاري ليفعل دور حوكمة المؤسسات المالية المصرفية ويساعدها على إدارة المخاطر المحتملة لمواجهتها.

3. **تبني معايير الجودة:**

إن تبني معايير الجودة في إدارة البنوك بات أمرا ضروريا وملحا، لما فرضته المنافسة الحادة بين مختلف البنوك، حيث تمكن هذه المعايير البنوك من اكتساب قدرات تنافسية تسمح لها بالبقاء في ظل المتغيرات الناتجة عن المناخ الاقتصادي الجديد.

وتعرف جودة الخدمات المصرفية "بأنها نظام تسييري يلتزم بتقديم قيمة للعملاء من خلال إيجاد بيئة يتم فيها تحسين وتطوير مستمر لمهارات الأفراد ولنظم العمل، مع الالتزام بإرضاء العميل ودعم العمل الجماعي وبالتالي تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية وامتلاك ميزة تنافسية مستدامة"[12]، واستنادا لهذا التعريف فان جودة الخدمات المصرفية يرتكز على جملة من المعايير (تحقيق رضى العميل، سرعة الاستجابة في تلبية الحاجيات، تقديم الخدمات بأسلوب متطور، تنويع المنتجات) التي تستهدف المستهلك الذي يمثل محور نشاط البنك وغايته.

إلا انه ومن الملاحظ لا توجد هيئة مخول لها تبني معايير الجودة وتطوير الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية، ولهذا وجب استحداث هيئة تختص بدراسة حاجيات السوق المصرفية الجزائرية وتطوير الخدمات المقدمة بما يتيح لها القدرة على تلبية حاجيات السوق وبالتالي القدرة على امتلاك ميزة تنافسية تأهلها للبقاء.

4. توسيع استخدام الصيرفة الالكترونية:

يعرف نظام الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية نوعا من التخلف في مواكبة تطورات الصيرفة الالكترونية العالمية، ورغم المحاولات السابقة في إقامة صيرفة الكترونية حديثة إلا أنها باءت بالفشل، والتي نذكر منها الاتفاق الحاصل مع شركة "SATIM" التي أوكلت لها مهمة ربط البنوك الجزائرية بشبكة الكترونية حديثة إلا أنها فشلت، ومن بعد تم استحداث مشروع آخر "RIS" الذي باء بالفشل أيضا، وتم استحداث في 2005 مشروعين كان لهما نقلة نوعية في تحديث نظام الصيرفة الالكترونية و هما نظام (RTGS) و نظام (ATIC).

1.4. نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (RTGS): و لقد انشأ بمقتضى الأمر 05-04 الصادر في أكتوبر 2005، هو مخصص لتحويل المبالغ التي تفوق عشرة ملايين دينار جزائري بين البنوك الجزائرية، وهو يهدف إلى تحويل المبالغ بين البنوك بالسرعة اللازمة وبالمعايير الدولية، وقد عرف هذا النظام انتشارا واسعا بين البنوك الجزائرية منذ صدوره بمعدل 99.99%، وقد سجل خلال سنة 2013 بما قيمته 290418 عملية تسوية بقيمة 358026 مليار دينار جزائري، بينما تمثل حجم عمليات التسوية مع الزبائن في نفس النظام معدل 2.9% و هو ما يدل على ضعف استخدام الصيرفة الالكترونية مع الزبائن[13].

2.4. نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (ATIC): انشأ هذا النظام بمقتضى القانون رقم 05-06 الصادر في ديسمبر 2005 ويتعلق هذا النظام بالمقاصة الالكترونية للصكوك والسندات والتحويلات و الاقتطاعات الآلية التي تقل قيمتها عن مليون دينار جزائري، ويعرف هذا النظام تطورا ملحوظا في عمليات التسوية بحجم إجمالي في سنة 2013 قدره 19470 مليون عملية وبمبلغ إجمالي قدره 12661.6 مليار دينار، لكن يبقى النظام القديم في تسوية المعاملات للصكوك الورقية هو المهيمن على عمليات التسوية[14].

إلا أنه رغم استحداث هذين النظامين تبقى الصيرفة الالكترونية محدودة الاستعمال في البنوك الجزائرية مثل بطاقات الائتمان الالكترونية وبطاقة السحب الدولية، فعند مقارنة عدد بطاقات الائتمان المصدرة في الجزائر وتونس مثلا يظهر الفارق كبير بحجم بطاقات ائتمان في الجزائر 210 ألف بطاقة بينما في تونس 2 مليون بطاقة ائتمان.

5. **تبني نظام الصيرفة الشاملة:**

تُعرف البنوك الشاملة بأنها تلك "البنوك أو المؤسسات التي تتعامل مع كافة القطاعات وتجمع بين تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المستحدثة بما فيها الخدمات الاستثمارية"[15]، وذلك بغية امتلاك اكبر حصة في السوق المحلية وتلبية حاجيات المستهلك.

وينطوي نظام الصيرفة الشاملة على العديد من المزايا التي تتيح للبنوك امتلاك قدرة تنافسية عالية تأهلها للبقاء، ولكنه بالنظر إلى المنظومة المصرفية الجزائرية ومدى تطبيقها للصيرفة الشاملة يتضح أن هناك العديد من العراقيل التي حالت دون حدوث الصيرفة الشاملة في البنوك الجزائرية والتي نذكر منها:

- ✓ تأهيل القوانين بما يخدم متطلبات الصيرفة الشاملة؛
- ✓ تحديث نظام التكنولوجيا و الاتصال بين البنوك؛
- ✓ الالتزام بالمعايير الدولية في إدارة المؤسسات البنكية؛
- ✓ تأهيل العنصر البشري للتوافق مع خدمات الصيرفة الشاملة.

6. **تبني الاندماج المصرفي:**

إن اتجاه البنوك المتزايد نحو عملية الاندماج يحتوي العديد من المزايا (وفرات الحجم، القدرة على تمويل المشروعات الكبيرة، تدعيم قاعدة رأسمال البنك، تحسين الأداء..) التي تساهم في خلق قدرة على مواجهة تحديات المنافسة الحادة.

إلا أنه وبالنظر إلى قوانين الاندماج المصرفي الجزائرية تبقى محدودة ومتحفظة وذلك لضعف هيكل القطاع المصرفي الجزائري، حيث تفرض التشريعات بتملك الأجانب لأسهم البنوك الجزائرية ما نسبته 49% من رأس مال البنوك الجزائرية وهو ما يعيق عملية الاندماج المصرفي الجزائري.

الخاتمة:

عمقت ظاهرة العولمة المالية فكرة التحرير المالي من خلال تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات وتطور مستوى استخدام تكنولوجيا الاتصال وتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية، وكما أفرزت العديد من المخاطر التي يمكن أن تصيب اقتصاديات الدول النامية في حال لم تتخذ أي إجراءات احترازية ضد التحرير المالي الواسع. وكما فرضت أيضا ظاهرة التحرير المالي تحديات على البنوك والمؤسسات المالية عمليات تطوير أدائها وتحسين خدماتها بما يسمح لها من تحقيق متطلبات السوق المحلية وامتلاك ميزة تنافسية عالية تأهلها لامتلاك حصص كبيرة في السوق المحلية.

ونظرا لموجة التحرير المالي التي تبنتها السلطات الاقتصادية الجزائرية من خلال قانون النقد والقرض فانه وجب عليها في المقابل الاهتمام بتطوير القطاع المصرفي بما يؤهله لمواجهة مخاطر التحرير المالي والاندماج في المنظومة المصرفية العالمية.

فمن خلال تقييم حالة المنظومة المصرفية الجزائرية ومدى تطورها لمواجهة مخاطر التحرير المالي، يظهر أن المنظومة المصرفية الجزائرية تكتنفها عدة مشاكل أثرت على أداءها، ولهذا يمكن اقتراح جملة من التوصيات التي تساعد على تدارك النقائص من خلال النقاط التالية:

- ✓ تطوير المنظومة التشريعية بما يخدم تطوير خدمات المنظومة المصرفية الجزائرية، وتبني فكرة الصيرفة الشاملة والاندماج؛
- ✓ تدعيم وتقوية المراكز المالية للبنوك الجزائرية للقدرة على تمويل المشروعات الكبيرة ؛
- ✓ إقامة هيئات إستشرافية تعني بجمع الإحصائيات على تطور الحالة المصرفية واقتراح توصيات وأفكار تدعم قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تنويع خدماتها وتحسين أدائها بما يخدم حاجة السوق؛
- ✓ تطوير العنصر البشري بما يخدم أداء القطاع البنكي الجزائري؛
- ✓ الاهتمام باحتياجات المستهلك وتلبية رغباته من خلال طرح خدمات جديدة تتوافق مع متطلبات العمل؛
- ✓ تدعيم البنوك بشبكة الكترونية واسعة ومتطورة الأداء للتقرب أكثر من المواطن.

الهوامش والإحالات:

[1] مختار بوضياف،اثر التحرير المالي على السياسة النقدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة يحي فارس، المدية، 2012/2011، ص15.

[2] جميل سرمد كوكب ، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، الحامد للنشر، بغداد 2003، ص 36.

[3] حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2011 ص 53.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 35.

[5] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي لرأس المال،دار المستقبل العربي، مصر، 2002 ، ص 119.

[6] شذى جمال الخطيب، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي، عمان، 2008 ، ص 29.

[7] مجلة الباحث 2013/13، محمد زكريا بن معزو وكمال حمانة، قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN) ص 19.

[8] حرير عبد الغني، آثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007/2006، ص 178.

[9] انظر اثر التحرير المالي على السياسة النقدية، مرجع سابق، ص 98.

[10] بربري محمد أمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2005، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005 /2006، ص 119.

[11] اثر التحرير المالي على السياسة النقدية، مرجع سابق، ص 96.

[12] احمد فؤاد سيد حلاوة، ص 93.

[13] بنك الجزائر 2013، التقرير السنوي ،ص 117-118.

[14] المرجع السابق، ص 120-122.

[15] عبد المطلب عبد الحميد،البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000 ،ص 19.